

## AN ANALYTICAL STUDY OF THE POPULATION IN THE SHARKIA GOVERNORATE

Salama, F.A.\*; Kh. A.A. Keneber\* and Amina M. S. El-Shahat

\* Agric. Extension and Rural Sociology Dept., Fac. of Agric., Menufiya University

\*\* Agricultural Extension and Rural Development Research Institute, Agricultural Res. Center

### دراسة تحليلية لسكان محافظة الشرقية

فؤاد عبد اللطيف سلامة\*، خالد عبد الفتاح علي قنبر\* وأمينة محمد سليم الشحات\*\*

\* قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي - كلية الزراعة - جامعة المنوفية

\*\* معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية - مركز البحوث الزراعية

### الملخص

أجريت هذه الدراسة بمحافظة الشرقية إحدى محافظات جمهورية مصر العربية والتي تشهد زيادة سكانية مرتفعة حيث بلغت نسبة النمو السكاني بها ٢.٢٤% في الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٦ وذلك نتيجة للزيادة في عدد سكانها والذي وصل إلى ٥.٣ مليون نسمة عام ٢٠٠٦ لتصبح بذلك ثالث أكبر المحافظات تعداداً للسكان بعد محافظتي القاهرة والجيزة ، كما تعتبر محافظة الشرقية من المحافظات التي لها مساحة كبيرة من الظهير الصحراوي والذي من خلاله يمكن تعديل التوزيع السكاني ، هذا بجانب أن محافظة الشرقية تشتمل على بعض المدن الصناعية الجديدة مثل مدينة العاشر من رمضان والتي يمكن أن تساعد على توفير عدد كبير من فرص العمل للشباب مما يؤدي إلى تحسين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان ، واستهدفت الدراسة التعرف على الفروق التي حدثت بين جمهورية مصر العربية ومحافظة الشرقية فيما يتعلق بكل من معدلات التغير السكاني ، التوزيع السكاني و الخصائص السكانية عبر الفترة الزمنية (تعداد ١٩٨٦ - ٢٠٠٦) ، الوقوف على التباين السكاني بين مراكز محافظة الشرقية في التعدادات الأربعة الأخيرة، والتعرف على أفكار ومقترحات الريفيين عن الأمور وكيفية تغييرها إلى الأفضل . وهذه الدراسة اعتمدت أساساً على البيانات الثانوية المنشورة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومركز دعم اتخاذ القرار ، ومجلس الوزراء ، وقد تم تدعيم البيانات الثانوية بعمل حلقات نقاشية للمبجوثين ميدانياً واستخدم في جمع هذه البيانات المجموعات النقاشية المتعمقة . وأوضحت النتائج أن: هناك زيادة في نسبة السكان الريفيين في الفترة من ( ١٩٩٦-٢٠٠٦ ) في مصر ، ولكن هناك نقص في نسبة السكان الريفيين بمحافظة الشرقية خلال نفس الفترة ، ومعدل الزيادة الطبيعية ومتوسط حجم الأسرة كان متساوياً بينهما ، وكذلك تساوت نسبة النوع بين كل من مصر و محافظة الشرقية . وهناك فروقاً معنوية بين مراكز محافظة الشرقية فيما يتعلق بحجم السكان الريفيين ، حجم سكان الحضريين ، السكان الذكور ، السكان الإناث ، معدل الخصوبة العام ، وجود فروق معنوية بين تعدادات السكان فيما يتعلق بحجم السكان الريفيين ، حجم سكان الحضريين ، السكان الذكور ، السكان الإناث ، معدل الخصوبة العام، معدل الوفيات ومعدل وفيات الأطفال . وقد أوضحت نتائج المجموعات النقاشية المتعمقة فهم وإدراك المشاركين للأمور السكانية. وتم صياغة مجموعة من التوصيات في ضوء النتائج المتحصل عليها .

### المقدمة والمشكلة البحثية

إن جوهر التقدم أو التخلف سواء في الدول المتقدمة أو النامية ينحصر في السكان ليس باعتبارهم عدداً وكماً بل وحتى كيفاً ، ولكن باعتبارهم القوة التي تدفع التقدم أو تصنع التخلف . فالسكان عصب الدول والدعامات الرئيسية في تكوين المجتمعات ، وهم المبدعون للحياة الاجتماعية التي تتأثر بهم وبخصائصهم المختلفة ، وتعاين الدول النامية ومنها مصر من مشاكل سكانية عديدة سواء من حيث نمو السكان وزيادتهم أو سوء توزيعهم وتدنى خصائصهم السكانية (خضر والخولى : ٢٠٠٢).

وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تزايد عدد سكان العالم حيث زاد من ثلاث مليارات عام ١٩٦٠ إلى أربع مليارات عام ١٩٧٤ ، ثم إلى خمس مليارات من السكان عام ١٩٨٧ ، واستمرت هذه الزيادة حيث وصل سكان العالم إلى نحو ست مليارات من السكان عام ٢٠٠٠ ، ويعيش الغالبية العظمى من السكان في الدول النامية (حوالي ٨٠.٥%) ، ويصل معدل النمو السنوي العالمي للسكان إلى حوالي ١.٣٧% مما يعنى أن عدد سكان العالم يزيد سنوياً نحو ٧٧ مليون نسمة (مجلس الشورى : ٢٠٠٣).

ولا يقتصر الأمر على زيادة معدلات النمو السكاني بل يمتد إلى الخلل في التوزيعات السكانية ، و تدنى خصائص السكان من حيث توزيعهم العمرى والنوعي ومستوى تعليمهم والصحة ومعدل الإعاقة وغيرها . وقد درج علماء السكان على تناول المشكلة السكانية من أبعادها التي باتت مستقرة في الأذهان وهي تزايد السكان ومعدلات نموهم ، والعوامل المؤثرة على هذه المعدلات ، وكذلك توزيعاتهم وفقاً لمختلف المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية ، وأيضاً علاقة هؤلاء السكان بخصائصهم المتباينة بالمتاح من الموارد على اختلافها ويقدم عبد الحكيم (١٩٨٥) تحليلاً للمشكلة السكانية في مصر من خلال عدة أبعاد منها ما يرتبط بالنمو السكاني السريع الذي يلتهم عائد التنمية حيث زاد عدد سكان مصر من ١١.٢ مليون نسمة في مطلع القرن العشرين إلى ٦٤ مليون نسمة مع نهاية القرن العشرين أى تضاعف عدد السكان خلال القرن العشرين الى ما يقرب من ستة أضعاف في حين لم تزد الموارد الطبيعية خاصة الأرض الزراعية أكثر من ضعف واحد . ثم توزيع سكاني غير متوازن حيث يعيش ما يقرب من ٩٨% من سكان مصر على شريط ضيق حول النيل لا تتعدى مساحته ٤% من إجمالي المساحة ثم هجرة مندفقة من الريف إلى الحضر ، نتج عنها العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لحقت بكل المجتمعين الطارد والجانب ، ثم هجرة خارجية تحمل بين طياتها آثار سلبية ، فعلى الرغم من المكاسب المادية التي حققتها الهجرة الخارجية إلا أنه نتج عنها الكثير من الأضرار الاجتماعية التي لحقت بالفرد المهاجر وأسرته والمجتمع ، ثم هيكل مختل للقوى العاملة حيث تزايدت معدلات البطالة بجميع أنواعها وأشكالها ، وتقطعت العلاقات بين النظام التعليمي وسوق العمل ، وأخيراً تدرج طريقي تتلاشى فيه الطبقة الوسطى وتزيد فيه حجم الطبقة الدنيا .

ويترتب على الزيادة السكانية في مصر عدة آثار أهمها : انخفاض نصيب الفرد من كل من الأرض الزراعية ، المياه ، والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية ، وارتفاع معدلات كل من البطالة والإعاقة والجريمة والانحراف ، وزيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج ، وخفض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية ، وقلة حجم المدخرات وضعف الاستثمارات ، وزيادة تيارات الهجرة الداخلية والخارجية ، والخلل في التركيب العمرى والنوعي للسكان ، وضعف الانتماء والولاء للمجتمع ، وتدهور واستنزاف الموارد الطبيعية ، وانخفاض المستوى المعيشي للأسر ، وكثرة الخلافات التي تؤدي إلى انهيار وتفكك الأسر (خضر والحولى ، ٢٠٠٢ ، المجلس القومي للسكان ، ١٩٩٦ ، معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٥ ، أسعد ، ٢٠٠٠).

ويرى المحللون والمهتمون بالأمور السكانية في مصر أن المشكلة السكانية تختلف عن الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، حيث أنها غير قابلة للحل الجذري في المدى القريب .

وتعتبر محافظة الشرقية إحدى محافظات جمهورية مصر العربية والتي تشهد زيادة سكانية مرتفعة حيث بلغت نسبة النمو السكاني بها ٢.٢٤% في الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٦ وذلك نتيجة للزيادة في عدد سكانها والذي وصل إلى ٥.٣ مليون نسمة عام ٢٠٠٦ لتصبح بذلك ثالث أكبر المحافظات تعداداً للسكان بعد محافظتي القاهرة والجيزة ، كما تعتبر محافظة الشرقية من المحافظات التي لها مساحة كبيرة من الظهير الصحراوي والذي من خلاله يمكن تعديل التوزيع السكاني وهو محور هام للتقليل من قضية السكان ، هذا بجانب أن محافظة الشرقية تشتمل على بعض المدن الصناعية الجديدة مثل مدينة العاشر من رمضان والتي يمكن أن تساعد على توفير عدد كبير من فرص العمل تستوعب أعداد كبيرة من الشباب مما يؤدي إلى تحسين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان ، ورفع مستوى تدريب وتأهيل العاملين بها ، مما ينعكس على خصائص السكان أو نوعية حياتهم ومن هنا كان اهتمام هذه الدراسة بتحليل البيانات السكانية المتاحة عن محافظة الشرقية .

#### أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة البحث السابق عرضها ، تحددت أهدافه فيما يلي :

- ١- التعرف على الفروق التي حدثت بين جمهورية مصر العربية ومحافظة الشرقية فيما يتعلق بكل من معدلات التغير السكاني ، التوزيع السكاني و الخصائص السكانية عبر الفترة الزمنية (تعداد ١٩٨٦ - ٢٠٠٦) .
- ٢- الوقوف على التباين السكاني بين مراكز محافظة الشرقية في التعدادات الأربعة الأخيرة .
- ٣- التعرف على أفكار ومقترحات الريفيين عن الأمور السكانية وكيفية تغييرها إلى الأفضل .

محددات الدراسة

من الأهمية الإشارة إلى أن نتائج هذه الدراسة لا يمكن تعميمها على مستوى أكثر من إطار المجتمع الذي أجريت فيه الدراسة والذي يقع في الحدود الجغرافية لمحافظة الشرقية .

### الإطار النظري والاستعراض المرجعي

نعرض في هذا الجزء الكتابات السابقة في مجال السكان ويبدأ العرض بالملامح الرئيسية للسكان في محافظة الشرقية ، يليه عرضاً لأهم النظريات السكانية ثم السكان في إطار عملية التنمية

### أولاً : الملامح الرئيسية للسكان في محافظة الشرقية

تشير نتائج التعدادات المختلفة في مصر إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني في الحضر عن الريف مما أدى إلى عدم التوازن في التوزيع النسبي للسكان بين الريف والحضر، الذي تغذية باستمرار في تيار الهجرة من الريف إلى الحضر ، وتشير تقديرات السكان لعام ٢٠٠٦ أن عدد سكان محافظة الشرقية قدر بنحو ٥.٣ مليون نسمة بينما بلغ عددهم في تعداد ١٩٩٦ نحو ٤٢٨١.٠٧ ألف نسمة ، وبذلك بلغ معدل النمو السنوي للسكان ٢.٢٤% وبلغت نسبة السكان في الحضر ٢٣.٩% ، بينما بلغت نسبة سكان المناطق الريفية ٧٦.٩١% من عدد سكان المحافظة ، وعلى الرغم من الجهود المستمرة في مجال تنظيم الأسرة وارتفاع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى ٦١.٧% إلا أن معدل النمو السكاني مازال مرتفعاً . كما تشير بيانات السكان للمحافظة عام ٢٠٠٦ إلى أن معدل المواليد بلغ نحو ٢٦.٣ في الألف ، في حين بلغ معدل الوفيات نحو ٥.٨ في الألف وهو ما يعني أن معدل الزيادة الطبيعية بلغ نحو ٢٠.٦ في الألف وفقاً لهذه التقديرات، وتبلغ الكثافة العامة للسكان في المحافظة نحو ٩٩٦ نسمة/كم<sup>٢</sup> (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠٠٦). هذا ويبلغ حجم الأسرة في محافظة الشرقية حسب تعداد ٢٠٠٦ نحو ٤.٤ فرداً في الريف و٤.٣ فرداً في الحضر و٤.٤ فرداً في اجمالي المحافظة .

### الخصائص السكانية

- ١- يبلغ معدل المواليد الخام لمحافظة الشرقية ٢٧.٨ نسمة لكل ألف من السكان على مستوى المحافظة، ويوجد بعض الاختلاف في معدل المواليد الخام بين مدن وقرى المحافظة .
- ٢- يبلغ معدل الوفيات الخام في محافظة الشرقية ٥.١ نسمة لكل ألف من السكان على مستوى المحافظة، ويلاحظ ارتفاع قيمة معدل الوفيات الخام بالحضر عن الريف لتركيز المستشفيات والخدمات الصحية بالحضر ولجوء السكان للعلاج بها، كذلك لتسجيل وفياتهم بتلك المستشفيات ضمن وفيات الحضر رغم كونهم من سكان الريف.
- ٣- بلغت نسبة النمو السكاني ٢.٢٤% في الفترة بين تعدادي ١٩٩٦ و٢٠٠٦ .
- ٤- بلغ معدل وفيات الأطفال (أقل من ٥ سنوات) ٢٣.٥% على مستوى المحافظة عام ٢٠٠١ ، وبلغ عدد وفيات الأطفال (أقل من ٥ سنوات) ٢٩٧٢ طفلاً على مستوى المحافظة ، عدد وفيات الأطفال الرضع ٢١٨٧ طفلاً على مستوى المحافظة في تعداد ٢٠٠٦ وهذا يعني لأن معظم وفيات الأطفال في المحافظة تكون في السنة الأولى .
- ٥- وكان تقدير العمر المتوقع عند الميلاد في محافظة الشرقية نحو ٦٧ سنة عام ١٩٩٨ ، ارتفع إلى ٦٧.٢ سنة عام ٢٠٠٦ .
- ٦- يبلغ معدل الإعالة الديموجرافي لسكان المحافظة ٧٢.٣% وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠١ وهو ما يعني أن صغار السن دون سن الخامسة عشر وكبار السن ٦٥ سنة فأكثر يمثلون ٧٢.٣% من السكان في سن العمل وهذا يعني القدرة الإنتاجية لمعظم القوى العاملة لمجرد توفير الاحتياجات الأساسية لبقية السكان . ويرتفع معدل الإعالة الديموجرافية لسكان محافظة الشرقية مقارنة بمعدل الإعالة على مستوى الجمهورية الذي يبلغ ٦٩.٢ وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٠ .
- ٧- وقدرت قوة العمل بالمحافظة للسكان ١٥ - ٦٠ سنة فأكثر كنسبة مئوية لاجمالي السكان بنحو ٢٩%، بينما تزيد نسبة السكان في سن ١٥ سنة فأكثر والحاصلين على مؤهل عالي ثانوي أو أعلى ٢٦.٧% فقط، وهذا يعني وجود نسبة كبيرة من قوة العمل غير المؤهلة وهو ما ينعكس سلباً على إنتاجية الموارد البشرية وفرص توسيع الخيارات أمامهم .
- ٨- وتبلغ نسبة البطالة الإجمالية حوالي ٩.٦% على مستوى المحافظة ، وازدادت البطالة بصفة عامة في الحضر عن الريف . ويرجع التفاوت في نسبة البطالة بين الريف والحضر إلى توفير الحكومة لقدر أكبر من الاستثمارات للمناطق الحضرية بهدف خلق مزيد من فرص العمل بها ، مما أدى إلى استمرار تدفق المهاجرين إلى المناطق الحضرية وزيادة مشكلة البطالة بها، أي أن تفاوت نسبة البطالة يرتبط بظاهرة سوء توزيع الموارد ونمط التوزيع الجغرافي للاستثمارات ، ومن الجدير بالذكر أن نسبة البطالة المشار

إليها في المناطق الريفية ما هي إلا بطالة مقنعة (بسبب نظام العائلة المركبة والممتدة) أو بطالة فنية (بسبب ميكنة وإعادة ميكنة الإنتاج الزراعي). وبالنسبة لتعداد ٢٠٠٦ يلاحظ أن معدل البطالة في الحضر أعلى منه في الريف حيث سجل ١١.٣% بينما سجل في الريف ١٠.٦% مقابل ١٠.٧ على مستوى المحافظة ويرجع ارتفاع معدل البطالة في الحضر عن الريف إلى أن سكان الريف يعملون في حرف مختلفة وأعمال موسمية كالزراعة وهذا غير متوفر في الحضر. كما هو مبين بالجدول (١).

جدول (١): توزيع السكان حسب قوة العمل ومواقف الأفراد من العمل (١٥ سنة فأكثر) بمحافظة الشرقية (٢٠٠٦).

معدل البطالة %	موقف الأفراد من العمل (١٥ سنة فأكثر)		قوة العمل (١٥ سنة فأكثر)	عدد السكان (١٥ سنة فأكثر)	اجمالي المحافظة
	المتعطلون	المشتغلون			
١١.٣	٣٤٣٦٢٤	٣٤٢٢٩٣	٣٨٥٩١٧	٨٥٦٤٧٨	حضر
١٠.٦	١٢٣٩٦٩	١٠٥٠٠١٦	١١٧٣٩٨٥	٢٧٢٦٧٦٢	ريف
١٠.٧	١٦٧٥٩٣	١٣٩٢٣٠٩	١٥٥٩٩٠٢	٣٥٨٣٣٤٩	جملة

٩- بلغ عدد الأميين من البالغين على مستوى المحافظة ١٣٧٠.٠٥ ألف أمي بنسبة ٣٧.٧% ، منهم ٨٤٨.٩ ألف من الإناث يمثلون نسبة ٦١.٩٦% من إجمالي الأميين بالمحافظة. وبلغت نسبة الأمية بين الذكور ٢٥.١% مقابل ٣٩.٦% للإناث وفقا لتعداد ٢٠٠٦ وهذا المؤشر يدل على زيادة نسبة الأمية للإناث مقارنة بالذكور ويرجع ذلك للمعتقدات والتقاليد القديمة المرتبطة بالعادات والتقاليد السائدة في الريف كإهمال تعليم البنات وتفضيل زواجهن .

١٠- وتبلغ نسبة من لم يلتحق بالتعليم في الريف ١٠.٤% مقابل ٨.٥% في الحضر، وبلغت نسبة من التحق بالتعليم ولم يتسرب في الحضر ٨٨.٢% مقابل ٨٥.٤% في الريف ، وكانت نسبة التسرب من التعليم في الريف أعلى منها في الحضر حيث سجلت ٤.١% مقابل ٣.٣% في الحضر . وهذا يدل على التشديد على التعليم الأساسي في الحضر عن الريف .

جدول (٢): التسرب من التعليم الأساسي (الأفراد من ٦ إلى أقل من ١٨ سنة) بمحافظة الشرقية ٢٠٠٦ .

اجمالي المحافظة	عدد السكان (من ٦ إلى أقل من ١٨ سنة)	لم يلتحق بالتعليم		التحق ولم يتسرب		التحق وتسرب	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
حضر	٣٤٦٥١٢	٢٩٥٣١	٨.٥	٣٠٥٤٩٢	٨٨.٢	١١٤٨٩	٣.٣
ريف	١١٩٦٥١٤	١٢٤٨٨٤	١٠.٤	١٠٢٢٢١٤	٨٥.٤	٤٩٤١٦	٤.١
الجملة	١٥٤٣٠٢٦	١٥٤٤١٥	١٠.٠	١٠٢٢٢١٦	٨٦.٠	٦٠٩٠٥	٣.٩

#### ثانيا : النظريات السكانية

هناك العديد من النظريات السكانية التي تهتم بالأمور السكانية ، ومن هذه النظريات ما يرجع التغيرات في أعداد وصفات السكان إلى أمور طبيعية لا يمكن التدخل أو السيطرة عليها وتسمى النظريات الطبيعية . ومن تلك النظريات ما يرجع هذه التغيرات إلى الظروف الاجتماعية السائدة وتسمى بالنظريات الاجتماعية . وتختلف النظريات السكانية من حيث العوامل التي ترى أنها تؤثر في نمو السكان ، منها ما ركز على الظروف الفسيولوجية للإنسان وتسمى النظريات البيولوجية ، ومنها ما يركز على الظروف الاقتصادية السائدة والمتغيرة وتسمى بالنظريات الاقتصادية ، ومنها ما يركز على الظروف الاجتماعية والتعامل بين البشر وتسمى النظريات الاجتماعية .

وعندما يتصدى الباحثون لدراسة السكان فإنهم يتبعون مداخل مختلفة تتفق لحد ما مع توجهاتهم النظرية . ويذكر المهتمون بالدراسات السابقة خمسة مداخل أحادية البعد هي المدخل الديموجرافي والمدخل الاجتماعي والمدخل الاقتصادي والمدخل الثقافي والمدخل السياسي، وقد بينت الخبرات المترجمة أن الظواهر السكانية تستعصي على النظريات الأحادية . ومن هنا ظهر مدخل متعدد الأبعاد يسمى بالمدخل التنموي التكاملية يجمع عدداً من العوامل في نفس الوقت . ويرى الباحثون أن هذا المدخل هو الأكثر ملائمة ولذلك سنعرضه بشيء من التفصيل .

#### المدخل التنموي التكاملية للدراسات السكانية

نظراً لتداخل العوامل المسببة للمشكلة السكانية فضلا عن آثارها المتعددة والمتشابكة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغير ذلك ، فإن المدخل التنموي التكاملية هو المدخل الذي يتناول المشكلة

السكانية من جميع جوانبها الديموجرافية ، السوسولوجية ، الاقتصادية ، الثقافية والسياسية ، وبالتالي فإن السياسة السكانية يجب أن تقوم على تلك النظرة التكاملية خاصة وقد زاد الاهتمام مؤخراً بالتنمية والسكان من منطلق أن التنمية هي الطريق الأمثل لتخفيض الخصوبة السكانية، لما لوحظ بالدول المتقدمة من وجود ارتباط قوي بين التنمية وانخفاض الخصوبة خلال العقود الماضية ، عمران (١٩٨٤). ومن المعروف أن هناك علاقة تأثير متبادل بين الزيادة السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعنى أن الحد من زيادة السكان يدعم جهود التنمية في رفع المستوى العام للمعيشة ، كما أن تقدم جهود التنمية في تلك الدول يؤدي إلى نجاح برامج خفض الخصوبة السكانية ومن ثم الزيادة السكانية ، مما يؤكد أهمية وضرورة جعل السياسة السكانية جزءاً مكملاً لخطط التنمية القومية الشاملة لأن أية زيادة سكانية مرتفعة سوف تبتلع أولاً بأول عوائد الجهود التنموية بحيث لا تتحقق التنمية المطلوبة ، العبد (١٩٨٩). وتهدف برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ذات الاتجاهات السكانية في المجتمعات المحلية إلى إحداث أو الإسراع بالتغيرات السلوكية المتمشية مع قيم الأسرة الصغيرة وممارسة تنظيم الأسرة ، وتختلف هذه البرامج عن أنشطة التنمية الشاملة في عدة نواحي منها : تعتبر ذات أهداف سكانية ، ويعنى ذلك تركيزها على مجموعة من العوامل المتعارف على أنها ذات تأثير قوى على الاتجاهات السكانية .و تقاس الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تدعها هذه البرامج في النهاية من خلال مؤشرات توضح مدى تحقيقها للأهداف السكانية .و تنفذ هذه البرامج في المجتمعات المحلية وبشارك الأهالي في تحديد الهدف وتخطيط وإدارة الأنشطة .ولا تعتبر مثل هذه البرامج بديلاً لبرامج تنظيم الأسرة ولكنه على العكس من ذلك فإن أحد مكوناتها الأساسية هو توفير الخدمات الصحية وخدمات تنظيم الأسرة ، عمران (١٩٨٤).

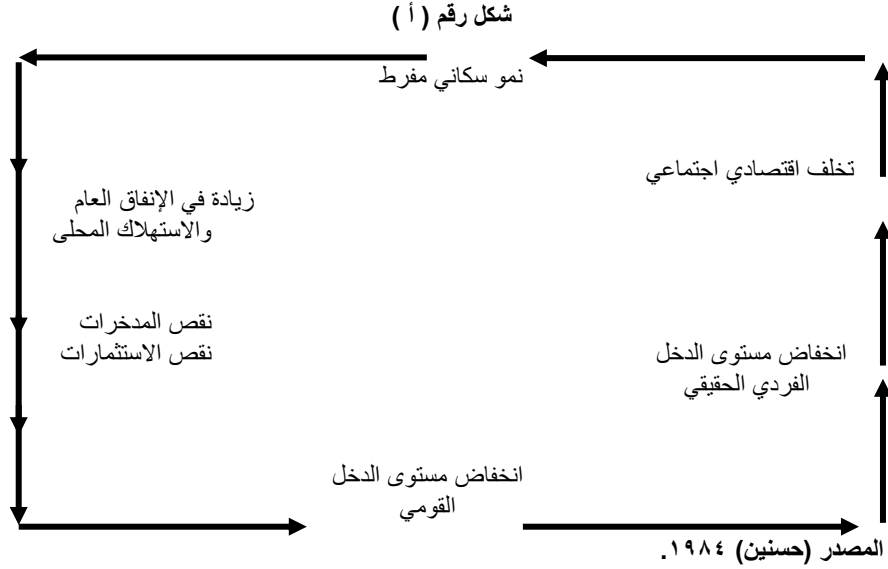
لقد أصبحت المشكلة السكانية اليوم تمثل تحدياً هاماً لجهود التنمية في معظم الدول العالم النامي نظراً لأن التزايد السكاني الكبير يشكل عبئاً ثقیلاً على الموارد الاقتصادية في تلك الدول ، ويزداد هذا العبء في الريف عنه في الحضر (العبد ، ١٩٨٩) . كما أن اتجاهات السكان تتأثر بالتالي بإنجازات الدولة في مجال التنمية وعلى ذلك فإنه من الضروري معالجة المشكلات السكانية في إطار خطط قومية شاملة للتنمية . ومن الأهمية بمكان الاهتمام بهذا المدخل التنموي التكاملية الذي تهدف مشروعاته إلى تخفيض الإنجاب من خلال مجموعة من المشروعات المترابطة التي تسعى جميعاً في وقت واحد إلى الارتقاء بمستوى نوعية الخدمات الاجتماعية الصحية ، وتنظيم الأسرة ، وتحسين مكانة المرأة من خلال برامج محو الأمية الوظيفية وزيادة اشتراكها في الأنشطة الاقتصادية ذات الأجر، وتشجيع الميكنة الزراعية وتشجيع الصناعات الصغيرة الريفية ورفع مستوى الصحة العامة للبيئة ، وتيسير سبل الوصول إلى المناطق الحضرية وتنظيم الأنشطة الثقافية وتدعيم برامج الإعلام والاتصال من خلال المنشآت المحلية مثل المساجد ونوادي الشباب والرادات العمالات في المجتمعات المحلية ، العبد (١٩٨٩). وقد صممت هذه الأنشطة لتساهم في تحسين الخصائص السكانية وتحقيق توزيع أفضل للسكان عن طريق جعل القرية مكاناً مناسباً للحياة فيها ويعتبر الارتقاء بالكفاءة الإدارية للمجالس المحلية والمسؤولين المحليين الذين تقع على عاتقهم مسؤولية وضع وتنفيذ المشروعات وتعبئه الجهود المحلية أحد الأنشطة الأساسية التي تدخل في نطاق هذه البرامج. ومن ثم فقد روى ان جهود التنمية ومشروعاتها تؤدي إلى استيعاب المشكلة السكانية حيث تخلق هذه المشروعات فرصاً جديدة لعماله ومن ثم ترفع متوسط الدخل الفردي (عمران ، ١٩٨٤) ، وتتطلب التنمية أول ما تتطلب العمل على تكوين الاتجاهات الميسرة لعملها وفي مقدمتها الاتجاه الإيجابي نحو العمل الجماعي . كما أنها في جوهرها الإنساني تؤدي إلى زيادة حساسية المواطنين بمشكلات مجتمعهم وحفزهم على العمل الجماعي لحل هذه المشكلات (الجوهري ، ١٩٨٤) ، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة ورفع مستويات المعيشة بالمجتمع . وتأتي قدرة هذا المدخل على مواجهة المشكلة السكانية أن اية دراسات جادة لمشكلة السكان في مجتمع ما ينبغي أن تنبع من المتغيرات الحيوية التي تهم ذلك المجتمع . وطبيعي أن تكون الجوانب الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي الممثلة لهذه المتغيرات ولما كانت مشروعات التنمية هي الصياغة السليمة للتكامل المفترض بين المتغيرات ، لذا فإن لها تأثيراً إيجابياً متوقعاً على المشكلة السكانية (المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان ، ١٩٨٢).

ولا يقصد بمشروعات التنمية الأنشطة المادية فقط (المتتملة في الجهود المبذولة في قطاعات الصناعة ، الزراعة ، التجارة ، المال) وإنما أيضاً في تلك المجالات غير المادية (كالتعليم ، الصحة ، الثقافة، غير ذلك) ففي التكامل القائم بينهما يبدو المفهوم الحقيقي للتنمية.

والتنمية بهذا المعنى مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكليّة اللازمة وضرورية لبقاء المجتمع ونموه في بيئته وبذلك فمحور التنمية هو عملية التغيير

التي تحدث نتيجة لتفاعل عناصر المجتمع مع مكونات بيئته بطريقة تمكنه من البقاء وتساعد على النمو في هذه البيئة (حسونة ، ١٩٨٠).

ولا ينكر أحد ذلك التأثير المتبادل بين التنمية (حجماً ونوعاً) في مجتمع ما وبين سكانه (حجماً وكثافة وخصائصاً وتوزيعاً) ولذلك فقد كان الاهتمام بأحدهما يؤدي بالضرورة إلى إدراك الآخر . ومن المؤكد أن مشكلات السكان تتكامل في حد ذاتها كما يمتد تكاملها أيضاً مع المشكلات المجتمعية الأخرى . الأمر الذي يدعو إلى دراستها على نفس المستوى (المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان ، ١٩٨٢) . ويوضح الشكل التالي دائرة التخلف الديموجرافي .



ومما لاشك فيه أن المشكلة السكانية تعتبر من أهم المشكلات التي تعوق جهود التنمية في مصر . لذلك تقوم الدولة بمجودات كبيرة للحد من معدلات النمو السكاني المرتفعة . ونظراً لأن غالبية السكان يعيشون في الريف وأن معدلات النمو السكاني المرتفعة تتركز في المناطق الريفية . لذا كان من الضروري توضيح أهم ملامح السياسة القومية في مصر حتى ٢٠١٧ حتى يتسنى للقائمين على برامج التوعية السكانية في الريف بمختلف انتماءاتهم الوظيفية والمهنية الإلمام بملامح هذه السياسة والسير على نهجها وخطاها وصولاً إلى توعية سكانية أكثر فعالية وأحسن قبولا .

وقد أورد وهبه (٢٠٠٣) الملامح الأساسية للسياسة السكانية في مصر (٢٠٠٠ - ٢٠١٧) والتي تهدف إلى: ١- خفض معدل النمو السكاني ٢- تحقيق توزيع جغرافي أفضل ٣- الارتقاء بالخصائص السكانية . وترتكز السياسة القومية في مصر على مجموعة من المبادئ من أهمها : إقرار حق الأسرة في اختيار العدد المناسب لأطفالها ، وعدم استخدام الإجهاض والتعقيم كوسائل لتنظيم الأسرة ، وحق المواطن في الهجرة داخل أو خارج مصر . وتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين ورفع قدرات المرأة ... إلى غير ذلك .

ولتحقيق الأهداف السابقة للسياسة القومية للسكان تم تبني ١٢ (أثنى عشر) استراتيجية ، نوجز أهم ملامحها فيما يلي: ١- استراتيجية تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ٢- استراتيجية صحة الطفل والحفاظ على حياته ٣- استراتيجية تحسين وضع المرأة ٤- استراتيجية دعم وحماية الأسرة ٥- استراتيجية الإعلام والتعليم والاتصال ٦- استراتيجية الارتقاء بالتعليم ومحو الأمية ٧- استراتيجية تنمية المراهقين والشباب ٨- استراتيجية حماية البيئة ٩- استراتيجية إعادة التوزيع الجغرافي ١٠- استراتيجية تقليل التفاوتات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية بين المجموعات السكانية والمناطق الجغرافية المختلفة ١١- استراتيجية إدارة البرنامج السكاني ١٢- استراتيجية دعم البحوث والمعلومات .

الإجراءات البحثية

أولاً : منطقة الدراسة

ويقصد بها المنطقة الجغرافية التي أجريت بها الدراسة الميدانية وتم اختيار محافظة الشرقية لإجراء هذا البحث وذلك لأنها تقع في الترتيب الثالث من حيث عدد السكان المرتفع بعد محافظتي القاهرة والجيزة و كذلك بالنسبة لمساحتها، وهي محافظة ريفية تتميز بالخصوبة السكانية العالية . وهذه الدراسة تعتمد أساساً على البيانات الثانوية المنشورة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومركز دعم اتخاذ القرار ، ومجلس الوزراء ، وقد تم تحديد مجتمع البحث في هذه الدراسة جميع مراكز محافظة الشرقية على أساس أن وحدة الدراسة والتحليل هي المركز . وقد تم تدعيم البيانات الثانوية بعمل حلقات نقاشية للمبحوثين ميدانياً واستخدم في جمع هذه البيانات المجموعات النقاشية المتعمقة Focus Group Discussion . والتي يمكن تعريفها على أنها مقابلة متعمقة لمجموعة من الأفراد محددة العدد من (٨-١٢ فرد) يتم اختيارهم وفقاً لمعايير محددة وتتم مناقشتهم في القضايا التي تتعلق بموضوع البحث وذلك وفقاً لدليل جمع المعلومات والذي تم إعداده متضمناً المحاور الأساسية للبحث ، ويتميز هذا الأسلوب لجمع البيانات بأنه يتيح الفرصة للردود للحديث بصدق مما يعطى لهذه المقابلة المصادقية ، كما يمكن من خلالها تبين اتجاهات المتحدثين والتي تبين انفعالاتهم وردود أفعالهم ، كما يمكن معرفة آراء الجماعة وهي في حالة تفاعل . وعلى هذا الأساس أجريت الدراسة من خلال خمس مجموعات نقاشية ثلاثية مجموعات مشتركة (رجال ونساء) ومجموعتين خاصة بالسيدات وشملت هذه المجموعات الأسر الممتدة والأسر النووية والمبحوثين المتعلمين والأمينين وذوى الدخل المرتفع والمنخفض والمبجوثات التي تعول أو المطلقات ، وذلك لإحداث تباين بأراء المبحوثين واستجاباتهم وتم اختيار المجموعات من مركزين أحدهما مرتفع في عدد السكان وهو مركز فاقوس والآخر أقل في عدد السكان وهو مركز أبو كبير ، ثم عرض وتحليل لكل حلقة نقاشية على حدة وربط نتائج هذه الحلقات بنتائج التحليل الوصفي وتحديد أوجه الاختلاف والاتفاق فيما بين المجموعات .

ثانياً : التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

وفي ضوء ما سبق استعراضه تناولت الدراسة بالتحليل المتغيرات الأتية :

- ١- الإقامة : ويقصد بها نوع المجتمع المحلي الذي يقيم به السكان ويقسم إلى ريف و حضر .
- ٢- التركيب النوعي : يقصد بالتركيب النوعي للسكان توزيعهم وفقاً للجنس وتحسب نسبة النوع من المعادلة التالية :

عدد الذكور الكلي

$$\text{نسبة النوع} = \frac{\text{عدد الذكور الكلي}}{100} \times 100$$

عدد الإناث الكلي

- ٣- التركيب العمري : ويقصد به توزيع السكان وفقاً للفئات العمرية المختلفة .

- ٤- معدل المواليد الخام : ويقصد به عدد المواليد (الأحياء) الذين يولدون خلال العام لكل ألف من السكان في منتصف العام

- ٥- معدل الوفيات الخام : وهو عدد الوفيات خلال العام لكل ألف من السكان في منتصف العام .

- ٦- الزيادة الطبيعية : ويقصد بها الفرق بين معدل المواليد الخام ومعدل الوفيات الخام .

- ٧- معدل وفيات الأطفال الرضع : ويقصد به عدد الأطفال الذين يتوفون وعمرهم أقل من عام لكل ألف من المواليد أحياء في سنة معينة

- ٨- نسبة الإعالة : ويقصد بها عدد الأفراد القاعدين عن الكسب لكل ألف من السكان في سن العمل ويحسب كالتالي

$$\text{عدد الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة} + \text{عدد الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر}$$

$$\frac{\text{عدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٦٥ سنة}}{100} \times 100$$

عدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٦٥ سنة

- ٩- الحالة التعليمية : ويقصد به المستوى التعليمي لسكان المجتمع ، وتم تقسيمها إلى سبع فئات ( أمي ، يقرأ ويكتب ، محو أمية ، مؤهل أقل من متوسط ، مؤهل متوسط ، مؤهل فوق المتوسط ، مؤهل جامعي وأعلى ) .

١٠- الحالة الاجتماعية : ويقصد بها معرفة موقف الأفراد من الزواج ، و تم تقسيمها لعدة فئات ( لم يتزوج ، عقد قران ، متزوج ، مطلق ، أرمل ) .

**ثالثاً : أساليب التحليل الإحصائي**

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية وذلك لوصف المتغيرات البحثية وهي : العرض الجدولي ، التكرارات ، النسب المئوية ، بالإضافة إلى استخدام تحليل التباين ثنائي الاتجاه Two-Way Analysis of Variance باستخدام برنامج SPSS لتحليل الفروق بين مراكز محافظة الشرقية وتعدادات السكان ١٩٧٦ - ٢٠٠٦ ، مع مراعاة أن تعداد ١٩٧٦ كان عدد المراكز عشرة مراكز فقط ثم أصبح التقسيم الإداري في تعداد ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦ - ١٣ مركزاً .

**النتائج البحثية**

**تحليل مقارن لخصائص سكان مصر ومحافظة الشرقية**

**أولاً- مقارنة بين سكان جمهورية مصر العربية ومحافظة الشرقية**

بعرض جدول (٣) تطور أعداد ونسب كل من الريف والحضر على مستوى الجمهورية ومحافظة الشرقية ، ومن الجدول يتضح أمران أساسيان ، أما الأمر الأول فإن نسب سكان كل من الريف والحضر لم تتغير كثيراً ملحوظاً بين التعدادات الثلاثة سواء بالنسبة لمحافظة الشرقية أو بالنسبة لإجمالي الجمهورية ومع ذلك فإن النسبة تميل إلى التناقص على مستوى الجمهورية في حين تميل إلى التزايد على مستوى محافظة الشرقية . أما الأمر الثاني فإن نسبة سكان الحضر على مستوى الجمهورية تقترب من ضعف نسبتهم في محافظة الشرقية وأن أكثر من ثلاثة أرباع سكان محافظة الشرقية ريفيون .

**جدول رقم (٣): توزيع السكان (ريف - حضر) لكل من مصر ومحافظة الشرقية في تعدادات سكان (٨٦ - ٢٠٠٦) .**

السنة	عدد السكان		%	
	الريفيون	الحضريون	الريفيون	الحضريون
مصر				
١٩٨٦	٢٧	٢١.١٢	٥٦.٠٠	٤٤
١٩٩٦	٣٤	٢٥.٢٩	٥٧.٠٠	٤٣
٢٠٠٦	٤٢	٣١.٠٠	٥٧.٣٦	٤٣
محافظة الشرقية				
١٩٨٦	٢٦٩٤٩١٦	٧١٩٣٩٢	٧٨.٩٠	٢١.٠٦
١٩٩٦	٣٣١٦٣٧	٩٦٤٧٣١	٧٧.٤٧	٢٢.٥٣
٢٠٠٦	٤١٠٧٠٨٥	١٢٣٢٩٧٣	٧٦.٩١	٢٣.٠٩

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمنشآت ١٩٨٦-٢٠٠٦ .

ويعرض جدول (٤) معدلات كل من المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية على كل من مستوى الجمهورية ومستوى محافظة الشرقية . ومن الجدول يتضح وجود تقارب بين كل من معدلات المواليد والوفيات على مستوى محافظة الشرقية ومثيلاتها على مستوى الجمهورية في التعدادات المختلفة . كما تبين أن معدلات المواليد قد شهدت انخفاضاً كبيراً يقدر بنحو ٣٠% في تعداد ١٩٩٦ مقارنة بتعداد ١٩٨٦ . ومع استمرار معدلات المواليد والوفيات في الانخفاض بين تعدادي ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦ . إلا أن نسبة الانخفاض كانت محدودة كما تشير بيانات الجدول إلى تقارب معدلات الزيادة الطبيعية بين محافظة الشرقية وإجمالي الجمهورية . ومع ذلك فإن معدل الزيادة الطبيعية على مستوى محافظة الشرقية كان أعلى قليلاً منه على مستوى الجمهورية في تعدادي ١٩٨٦ ، ٢٠٠٦ في حين حدث العكس في تعداد ١٩٩٦ .

**جدول (٤): معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية بكل من مصر ومحافظة الشرقية في التعدادات (٨٦ - ٢٠٠٦) .**

مصر	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٦
معدل المواليد	٤٠.١	٢٨.٣	٢٥.٨



٦.٣	٦.٥	٩.٦	معدل الوفيات
١٩.٥	٢١.٨	٣٠.٥	الزيادة الطبيعية الشرقية
٢٦.٣	٢٩.٠	٤١.٠	معدل المواليد
٥.٨	٨.٢	٩.٠	معدل الوفيات
٢٠.٥	٢٠.٨	٣٢.٠	الزيادة الطبيعية

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمنشآت ١٩٨٦-٢٠٠٦

ويعرض جدول (٥) متوسط حجم الوحدة المعيشية في كل من مصر و محافظة الشرقية ويتضح أن عدد الأسر الحضرية في مصر ٧٧٥١٥١٢ أسرة بنسبة ٤٤.٩% في حين إن عدد الأسر الحضرية في محافظة الشرقية ٩٥٩٩٠١ أسرة بنسبة ٢٣.٩% كما أشارت البيانات إلى إن عدد الأسر الريفية في مصر ١٩٥١٤٠٥٥ أسرة بنسبة ٥٥.١% مقابل ٩٥٩٩٠١ أسرة بنسبة ٧٦.١% في محافظة الشرقية كما تشير النتائج إلى أن متوسط حجم الأسرة في الحضر والريف بجمهورية مصر العربية ٤.٤,٣.٩ على الترتيب مقابل ٤.٠٤ ، ٤.٣ بمحافظه الشرقية مما يعني أن متوسط حجم الأسرة في محافظة الشرقية اعلي من متوسط حجم الأسرة بجمهورية مصر العربية سواء بالنسبة للأسر الحضرية أو الريفية .

جدول (٥) : متوسط حجم الوحدة المعيشية بكل من مصر ومحافظة الشرقية في تعداد ٢٠٠٦ .

متوسط حجم الوحدة	جملة	عدد الأسر	
			اجمالي مصر
٣.٩	٣٠٥٤٥٠٨١	٧٧٥١٥١٢	حضر
٤.٤	٤١٥٨٦٠١٥	٩٥١٤٠٥٥	ريف
٤.١	٧٢١٣١٠٩٦	١٧٢٦٥٥٦٧	جملة
			الشرقية
٤.٠٤	١٢٢١٨٤٠	٣٠١٧٣٩	حضر
٤.٣	٤١٠٦٦٨٠	٩٥٩٩٠١	ريف
٤.٢	٥٣٢٨٥٢٠	١٢٦١٦٤٠	جملة

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت - محافظة الشرقية ٢٠٠٧ .

ويعرض جدول (٦) أعداد ونسب السكان حسب النوع في كل من محافظة الشرقية وجمالي الجمهورية في تعدادات ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦ ومن بيانات الجدول يتضح تقارب نسب الذكور ونسب الإناث في التعدادات المختلفة وعلى مستوى كل من محافظة الشرقية وجمالي الجمهورية ، بمعنى أنه لم يحدث تغيرا ملحوظا في التوزيع النوعي للسكان خلال مدة الدراسة .

جدول ( ٦ ) : التركيب النوعي لكل من سكان مصر ومحافظة الشرقية في تعدادات السكان (٨٦ - ٢٠٠٦)

	٢٠٠٦		١٩٩٦		١٩٨٦		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
مصر							
عدد الذكور	٣٧.١٠٠.٨٥٣	٥١.١٧	٣٠.٣٥١.٣٩٠	٥١.٢٠	٢٤.٧٠٩.٢٧٤	٥١.٢٠	٢٤.٧٠٩.٢٧٤
عدد الإناث	٣٥.٤٧٨.١٧٧	٤٨.٨٣	٢٨.٩٦١.٥٢٤	٤٩.٠٠	٢٣.٥٤٤.٩٦٤	٤٩.٠٠	٢٣.٥٤٤.٩٦٤
الجملة	٧٢.٥٧٩.٠٣٠	١٠٠	٥٩.٣١٢.٩١٤	١٠٠	٤٨.٢٥٤.٢٣٨	١٠٠	٤٨.٢٥٤.٢٣٨
الشرقية							
عدد الذكور	٢٧٣٧٩٢٤	٥١.٤٢	٢٢٠١٤٨٥	٥١.٣٠	١٧٥٤٥٨١	٥١.٣٠	١٧٥٤٥٨١
عدد الإناث	٢٦.٢١٣٤	٤٨.٥٨	٢٠٧٩٥٨٣	٤٨.٦٩	١٦٦٥٥٣٨	٤٨.٦٩	١٦٦٥٥٣٨
الجملة	٥٣٤٠٠٥٨	١٠٠	٤٢٨١٠٦١	١٠٠	٣٤٢٠١١٩	١٠٠	٣٤٢٠١١٩

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت - محافظة الشرقية ٢٠٠٧ .

ويعرض جدول (٧) توزيع سكان كل من محافظة الشرقية وجمهورية مصر العربية حسب فئات السن في تعدادات ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦ ومن الجدول يتضح ما يلي :

- ١- أن نسبة السكان في الفئة العمرية (١٥ - ٦٠) على مستوى الجمهورية قد تزايدت خلال فترة الدراسة من ٥٣.٨% عام ١٩٨٦ إلى ٥٩.٢% عام ١٩٩٦ ، ثم إلى ٦١.٩% عام ٢٠٠٦ . في حين شهدت نسبة السكان في نفس الفئة على مستوى محافظة الشرقية انخفاضا مستمرا من ٦٦% عام ١٩٨٦ إلى ٦٠.٩% عام ١٩٩٦ ثم إلى ٦١.٥% عام ٢٠٠٦ ومعنى ذلك أن محافظة الشرقية سارت في اتجاه التجانس أو التقارب مع المستوى العام للجمهورية في هذا الشأن .
- ٢- أن نسبة السكان (أقل من ١٥ سنة) على مستوى الجمهورية قد شهدت تناقصا مستمرا من نحو ٤٠% عام ١٩٨٦ إلى نحو ٣٥% عام ١٩٩٦ ثم إلى نحو ٣١.٧% عام ٢٠٠٦ . في حين شهدت النسبة المناظرة على مستوى محافظة الشرقية تزايداً من ٣٠.٥% عام ١٩٨٦ إلى نحو ٣٣.٦% عام ١٩٩٦ ثم تناقصت قليلاً إلى نحو ٣٢.٩% عام ٢٠٠٦ .
- ٣- أن نسبة السكان في الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر على مستوى الجمهورية قد شهدت انخفاضا بين تعدادي ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦ من نحو ٦.٢% إلى ٥% .

جدول (٧) : توزيع السكان حسب فئات العمر في كل من مصر ومحافظة الشرقية تعدادات (١٩٨٦ - ٢٠٠٦)

سنوات التعداد	٢٠٠٦		١٩٩٦		١٩٨٦		فئات السن
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
مصر							
أقل من ٦ سنوات	١٠.٢٢٤٢٥٦	١٥.١	٨٩٣٧٢٢٤	١٩.٣	٩٣١٢١٣١	١٩.٣	أقل من ٦ سنوات
من ٦ إلى أقل من ١٠	٥٠.٤٣٢٤٧	٩.٢	٥٤٢١٣٢١	٩.١	٤٣٩١١٣٦	٩.١	من ٦ إلى أقل من ١٠
من ١٠ إلى أقل من ١٥	٧٧٩٦٣٨٦	١٠.٧	٦٣٦٥٣٣١	١١.٦	٥٥٧٧٩٢٠	١١.٦	من ١٠ إلى أقل من ١٥
من ١٥ إلى أقل من ٦٠	٤٤٩٦١٤٤٧	٥٩.٩	٣٥٥١١٢٧٩	٥٣.٨	٢٥٩٧٠.٤٧٣	٥٣.٨	من ١٥ إلى أقل من ٦٠
٦٠ فأكثر	٤٥٥٣٦٩٤	٥.١	٣٠٣٧٢٢٧	٦.٢	٣٠٠٢٥٧٨	٦.٢	٦٠ فأكثر
جملة السكان	٧٢٥٧٩.٠٣٠	١٠٠	٥٩٢٧٢٣٨٢	١٠٠	٤٨٢٥٤٣٨	١٠٠	جملة السكان
الشرقية							
أقل من ٦ سنوات	٧٨٥٨٢٨	١٥.١	٦٢١٥٨١	١٣.٣	١٦٤٢٤٧	١٣.٣	أقل من ٦ سنوات
من ٦ إلى أقل من ١٠	٣٨٥٤٤٥	٧.٣	٢٩٨٧٨٣	٧.٠	٨٦٦٦٢	٧.٠	من ٦ إلى أقل من ١٠
من ١٠ إلى أقل من ١٥	٥٨٥٤٣٦	١١.٢	٤٥٩٩٥٩	١٠.٢	١٢٥٤٧٧	١٠.٢	من ١٠ إلى أقل من ١٥
من ١٥ إلى أقل من ٦٠	٣٢٨٣٨٧٧	٦٠.٩	٢٤٩٩٤٧٢	٦٦.٠٣	٧٨٤٤٠٥	٦٦.٠٣	من ١٥ إلى أقل من ٦٠
من ٦٠ فأكثر	٢٩٩٤٧٢	٥.٥	٢٢٧٢٩٠	٥.٩	٢٧١٨٢	٥.٩	من ٦٠ فأكثر
الجملة	٥٣٤٠٠٥٨	١٠٠	٤١٠٧٠٨٥	١٠٠	١١٨٧٩٧٣	١٠٠	الجملة

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، ديسمبر ٢٠٠٧

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت - محافظة الشرقية مارس ٢٠٠٧

وللتعرف على الحالة التعليمية بمصر ومحافظة الشرقية ، فقد تم تقسيم الحالة التعليمية إلى سبعة فئات (أمي ، يقرأ ويكتب ، محو الأمية ، مؤهل أقل من المتوسط ، مؤهل متوسط ، مؤهل فوق المتوسط ومؤهل

جامعي وأعلى). وتشير البيانات الواردة بالجدول (٨) أن فئة الأمي تمثل ٢٠.٥% من سكان الحضر، ٣٦.٦% من سكان الريف بإجمالي ٢٩.٢% وذلك على مستوى جمهورية مصر العربية، مقابل ٢٠.١% من سكان الحضر، ٣٥.٤% من سكان الريف وإجمالي ٣١.٨% وذلك على مستوى محافظة الشرقية مما يشير إلى أن نسبة الأمية في محافظة الشرقية أقل من النسبة على مستوى الجمهورية. أما الفئة الثانية (يقرأ ويكتب) فتتمثل ١٠.٩% من سكان الحضر، ١٣.٦% من سكان الريف بإجمالي ١٢.٤% من سكان جمهورية مصر العربية، مقابل ١١.٤% من سكان الحضر ١٣% من سكان الريف بإجمالي ١٢.٦% من سكان محافظة الشرقية. والفئة الثالثة (محو الأمية) أوضحت النتائج أنها تمثل ١% من سكان الحضر، ١.٤% من سكان الريف وإجمالي ١.٢% من إجمالي سكان جمهورية مصر العربية مقابل ٠.٦% من سكان الحضر، ٠.٩% من سكان الريف وإجمالي ٠.٩% من سكان محافظة الشرقية وهذه النسبة ضئيلة للغاية ومن ثم لا بد من تفعيل دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في زيادة فاعلية فصول محو الأمية بمحافظة الشرقية. أما فئة (مؤهل أقل من المتوسط) تشير البيانات أنها تمثل ١٩.٩% من سكان الحضر، ١٩% من سكان الريف وإجمالي ١٩.٤% من سكان جمهورية مصر العربية، مقابل ١٨.٢% من سكان الحضر، ١٨.٦% من سكان الريف بإجمالي ١٨.٥% من سكان محافظة الشرقية. ودلت النتائج إلى أن فئة (مؤهل متوسط) تمثل ٢٨% من سكان الحضر، ٢٢.٥% من سكان الريف وإجمالي ٢٤.٩% من سكان جمهورية مصر العربية مقابل ٢٨.٧% من سكان الحضر، ٢٣.٧% من سكان الريف وإجمالي ٢٤.٩% من سكان محافظة الشرقية. وفيما يتعلق بفئة (مؤهل فوق المتوسط) فقد أتضح أنها تمثل ٤.٥% من سكان الحضر، ٢.١% من سكان الريف وإجمالي ٣.٢% من سكان جمهورية مصر العربية، مقابل ٤.٣% من سكان الحضر، ٢.٤% من سكان الريف، وإجمالي ٢.٨% من سكان محافظة الشرقية، ويتضح أن هذه الفئة أقل قليلاً في معدلاتها مقارنة بجمهورية مصر العربية، أما الفئة الأخيرة (مؤهل جامعي وأعلى) تمثل ١٥.٨% من سكان الحضر، ٤.٧% من سكان الريف وإجمالي ٩.٦% من سكان الجمهورية، مقابل ١٦.٨% من سكان الحضر و ٦.١% من سكان الريف وإجمالي ٨.٦% من سكان المحافظة.

جدول (٨) الحالة التعليمية لكل من سكان مصر ومحافظة الشرقية في تعداد (٢٠٠٦)

	أمي		يقرأ ويكتب		محو أمية		مؤهل أقل من متوسط		مؤهل متوسط		فوق المتوسط		مؤهل جامعي وأعلى	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
مصر	٥٠٢٤٩٧٥	٢٠.٥	٢٧٤٣٠٥٠	١٠.٩	٢٤١٧٨٢	١.٠	٥٠١٣٦٠٦	١٩.٩	٧٠٣٨٩٦١	٢٨.٠	١١٣٢٤٤٧	٤.٥	٣٩٦٩٣٧٢	٥.٨
حضر	١١٧٨١٩٨٢	٣٦.٦	٤٣٧١٤٤٩	١٣.٦	٤٤٥٦٧٢	١.٤	٦١٢٠٧٩٣	١٩.٠	٧٢٤٤٥٨٥	٢٢.٥	٦٧٥٨٢١	٢.١	١٥٠٧٣٣٢	٤.٧
ريف	١٦٨٠٦٦٥٧	٢٩.٣	٧١١٤٩٩	١٢.٤	٦٨٧٤٥٤	١.٢	١١١٣٤٣٩٩	١٩.٤	١٤٢٨٣٥٤٦	٢٤.٩	١٨٠٨٢٦٨	٣.٢	٥٤٧٦٧٠٤	٩.٦
الشرقية	١٩٧٧٧٧	٢٠.١	١١١٤٩٧	١١.٤	٥٨٤٦	٠.٦	١٧٨٦٦٠	١٨.٢	٢٨١٨٢١	٢٨.٧	٤١٩٦١	٤.٣	١٦٤٥٠٢	١٦.٨
حضر	١١٢٦٦٦٦	٣٥.٤	٤١٢٧٦٨	١٣.٠	٢٩٨١٣	٠.٩	٥٩١٤١	١٨.٦	٧٥٦١٠٧	٢٣.٧	٧٦٤١٤	٢.٤	١٩٢٨١٢	٦.١
ريف	١٣٢٤٤٣	٣١.٨	٥٢٤٢٦٥	١٢.٦	٣٥٦٥٩	٠.٩	٧٧٠٨٠١	١٨.٥	١٠٣٧٩٢٨	٢٤.٩	١١٨٣٧٥	٢.٨	٣٥٧٣١٤	٨.٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت - محافظة الشرقية مارس ٢٠٠٧

ويعرض جدول (٩) توزيع السكان حسب الحالة الاجتماعية على مستوى محافظة الشرقية والجمهورية في تعدادات ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦، ومن الجدول يتضح أن نسبة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج كانت ثابتة تقريباً بين تعدادي ١٩٨٦، ١٩٩٦، ثم أخذت في الارتفاع في تعداد ٢٠٠٦. وأن النسبة في محافظة الشرقية كانت دائماً أقل قليلاً على مستوى الجمهورية. هذا في حين كانت نسبة السكان المتزوجون ثابتة في تعدادي ١٩٨٦ - ١٩٩٦ ثم انخفضت في تعداد ٢٠٠٦، وأن نسبة المتزوجين في محافظة الشرقية كانت أعلى قليلاً من نظيرتها على مستوى الجمهورية في كل التعدادات.

جدول (٩) توزيع السكان في سن الزواج بكل من مصر ومحافظة الشرقية وفقاً للحالة الزوجية في تعدادات سكان (٨٦ - ٩٦ - ٢٠٠٦).

التعداد	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٦
---------	------	------	------

مصر			
٢٩.٣	٢٦.٥	٢٦.٥	أ- لم يتزوج
٠.٧	--	--	ب- عقد قران
٦٢.٧	٦٥.٧	٦٥.٧	ج- متزوج
٠.٩	٠.٨	٠.٨	د- مطلق
٦.٣	٧.٠	٧.٠	هـ- أرمل
الشرقية			
٢٧.٥٢	٢٥.٠٥	٢٥.٠٥	أ- لم يتزوج
٠.٥٧	٠.٤٣	٠.٦٤	ب- عقد قران
٦٥.٢٩	٦٧.٣٧	٦٦.٠٠	ج- متزوج
٠.٧٠	٠.٥٧	١.٣٨	د- مطلق
٥.٩٢	٦.٥٨	٦.٩٣	هـ- أرمل

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت - محافظة الشرقية  
مارس ٢٠٠٧

ويعرض جدول (١٠) عدد ونسب السكان بمحافظة الشرقية والجمهورية من حيث نوع العمل وذلك في تعداد ٢٠٠٦ فقط ، ويوضح الجدول ارتفاع نسب السكان الذين يعملون عمل دائم بمحافظة الشرقية عن مثيلتها على مستوى الجمهورية ، بينما يشير الجدول إلى ارتفاع نسبة السكان العاملين الدائمين في حضر المحافظة عن ريفها وعلى العكس من ذلك ارتفاع نسب السكان العاملين عاملة مؤقتة وموسمية ومتقطع بريف المحافظة عن حضرها . ونفس الأمر على مستوى الجمهورية فيما يتعلق بالعمالة الموسمية والمتقطعة .

جدول (١١) توزيع سكان كل من مصر ومحافظة الشرقية وفقا للحالة العملية والإقامة في تعداد ٢٠٠٦

مصر	عدد المشتغلين	طبيعة العمل ٦ سنوات فأكثر								
		دائم		مؤقت		موسمي				
		عدد	%	عدد	%	عدد	%			
حضر	٨٨٨٣٠٠٨	٦٥٥١٠٨٦	٧٣.٧	٨٣٠٨١٠	٩.٤	٢٤٢٣٣٨	٢.٧	١٢٥٨٧٧٤	١٤.٢	
ريف	١٠٩٩٤٣٢١	٧٣٤٠٤٢٩	٦٦.٨	٧٤٩٥١٣	٦.٨	٥٧٩٠٥٩	٥.٣	٢٣٢٥٣٢٠	٢١.٢	
اجمالي	١٩٨٧٧٣٢٩	١٢٨٩١٥١٥	٦٩.٩			٨٣١٣٩٧	٤.٩	٣٥٨٤٠٩٤	١٨.٠	
الشرقية										
حضر	٣٤٢٢٩٣	٢٧٠٧٧١	٧٩.١	٢٢٦٦٨	٦.٦	٨٤٦١	٢.٥	٤٠٣٩٣	١١.٨	
ريف	١٠٥٠٠١٦	٧٤٥٢٠٠	٧١.٠	٨٦٢٢٩	٨.٢	٦٢٩٣٧	٦.٠	١٥٥٦٥٠	١٤.٨	
اجمالي	١٣٩٢٣٠٩	١٠١٥٩٧١	٧٣.٠	١٠٨٨٩٧	٧.٨	٧١٣٩٨	٥.١	١٩٦٠٤٣	١٤.١	

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، مارس ٢٠٠٧

#### ثانيا : تحليل التباين لسكان محافظة الشرقية

للتعرف على أبعاد المشكلة السكانية في محافظة الشرقية انتهجت الدراسة منهج تحليل التباين والفروق بين مراكز محافظة الشرقية وذلك عبر تعدادات سكان (١٩٧٦ - ١٩٨٦ - ١٩٩٦ - ٢٠٠٦) من خلال استخدام تحليل التباين Analysis of Variance ، حيث تم إجراء اختبار تحليل التباين ذو الاتجاهين للبيانات السكانية على مستوى المراكز مقسمة إلى ريف وحضر للتعدادات الأربعة الأخيرة (١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦) ويعرض جدول ( ١١ ) النتائج المتحصّل عليها .

١- تشير النتائج المبينة بجدول (١١) إلى وجود فروق معنوية في عدد السكان الريفيين بين مراكز محافظة الشرقية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٤.١٦٥) وهي قيمة معنوية عند مستوى ٠.٠١ ، كما أوضحت النتائج إلى أن هناك فروقا معنوية بين عدد السكان الريفيين في تعدادات السكان المختلفة حيث بلغت قيمة F المحسوبة ١٨.٩٠١ وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية س ٠.٠١ وجدير بالذكر أن التباين بين التعدادات أكبر من التباين بين المراكز حيث بلغت قيمة مجموع المربعات ( ٤.٨١٧ مقابل ٣.١٨٤ ) على الترتيب .

٢- توضح نتائج تحليل التباين ثنائية الاتجاه لمتغير عدد السكان الحضريين جدول (١١) أن هناك فروقا معنوية في عدد السكان الحضريين بين مراكز محافظة الشرقية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (١٣.٦٦٢) وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١ كذلك هناك فروق معنوية في عدد السكان الحضريين في تعدادات السكان (١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦) حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة ١١.٥٢٢ وهي قيمة معنوية

عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما يلاحظ أن مجموع مربعات التعدادات يبلغ ثلاثة أضعاف مجموع المربعات بين المراكز ( ٣.٥٦٩ ، ١.٢٦٩ ) على الترتيب .  
 ٣- كما يتضح من بيانات (جدول ، ١١) وجود فروق معنوية إحصائية بين مراكز محافظة الشرقية حيث بلغت قيم (F) المحسوبة ٢.٦٢٧ وهي قيم معنوية عند مستوى ٠.٠٥ ، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق معنوية بين التعدادات السكانية الأربع فيما يتعلق بمعدلات المواليد ، حيث بلغت قيم (F) المحسوبة ٤٧.٢٧٤ وهي قيمة دالة معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١ . وتجدر الإشارة إلى أن مجموع مربعات التعدادات يبلغ ستة أضعاف مجموع المربعات بين المراكز ( ٠.١٢٣ ، ٠.٠٢١ ) على الترتيب .  
**جدول (١٢) : نتائج تحليل التباين في عدد السكان الريفيين بمراكز محافظة الشرقية وبتعدادات سكان (١٩٧٦-٢٠٠٦) .**

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
عدد السكان الريفيين	المراكز	٣.١٨٤	٩	٣.٥٣٨	٤.١٦٥	٠.٠٠٢
	التعدادات	٤.٨١٧	٣	١.٦٠٦	١٨.٩٠١	٠.٠٠٠
	الخطأ التجريبي	٢.٢٩٣	٢٧	٨.٤٩٤		
	المجموع	٢.٩٥٠	٤٠			
عدد السكان الحضريين	المراكز	١.٢٦٩	٩	١.٤١٠	١٣.٦٦٢	٠.٠٠٠
	التعدادات	٣.٥٦٩	٣	١.١٩٠	١١.٥٢٢	٠.٠٠٠
	الخطأ التجريبي	٢.٧٨٧	٢٧			
	المجموع	٣.٣٠٨	٤٠			
معدل المواليد	المراكز	٠.٠٢١	٩	٠.٠٠٢	٢.٦٢٧	٠.٠٢٥
	التعدادات	٠.١٢٣	٣	٠.٠٤١	٤٧.٢٧٤	٠.٠٠٠
	الخطأ التجريبي	٠.٠٢٤	٢٧	٠.٠٠١		
	المجموع	٥.٠٨٢	٤٠			
معدل الوفيات	المراكز	٠.٠٠٥	٩	٠.٠٠١	٠.٨٦٧	٠.٥٦٥
	التعدادات	٠.٠٣٥	٣	٠.٠١٢	١٨.٠١٧	٠.٠٠٠
	الخطأ التجريبي	٠.٠١٨	٢٧	٠.٠٠١		
	المجموع	٠.٣٧٣	٤٠			
معدل وفيات الأطفال الرضع	المراكز	٠.١٠٧	٩	٠.٠١٢	١.٤٣٦	٠.٢٢٢
	التعدادات	٤.٠١٥	٣	١.٣٣٨	١٦٢.٣٣٦	٠.٠٠٠
	الخطأ التجريبي	٠.٢٢٣	٢٧	٠.٠٠٨		
	المجموع	٩.٧٦٢	٤٠			
عدد الذكور	المراكز	٤.٨٥١	١٠	٤.٨٥١	٢١.٦١٤	٠.٠٠٠
	التعدادات	٤.٥٤١	٣	١.٥١٤	٦.٧٤٤	٠.٠٠١
	الخطأ التجريبي	٦.٧٣٣	٣٠	٢.٢٤٤		
	المجموع	١.٨٥٧	٤٠			
عدد الإناث	المراكز	٣.٨٥٢	١٠	٣.٨٥٢	١٦.٨٧٤	٠.٠٠٠
	التعدادات	٤.٧٦٠	٣	١.٥٨٧	٦.٩٥١	٠.٠٠١
	الخطأ التجريبي	٦.٨٤٨	٣٠	٢.٢٨٣		
	المجموع	١.٥٦٧	٤٤			

٤- كما يتبين من بيانات جدول (١١) عدم وجود فروق معنوية بين مراكز محافظة الشرقية فيما يتعلق بمعدلات الوفيات ، حيث بلغت قيمة (F) ٠.٨٦٧ وهي غير معنوية ، بينما تشير النتائج إلى معنوية الفروق في معدلات الوفيات عبر تعدادات السكان ، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة ١٨.٠١٧ وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١ وهذا يعني أن التباين في معدلات الوفيات يعود أساساً إلى الفروق بين التعدادات .

٥- كما تبين من الجدول عدم وجود فروق دالة إحصائية بين معدلات وفيات الأطفال الرضع بمراكز محافظة الشرقية ، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة ١.٤٣٦ وهي قيمة ليست دالة إحصائية . بينما تشير البيانات إلى أن هناك فروقاً معنوية في معدلات وفيات الأطفال الرضع عبر تعدادات السكان ، حيث بلغت قيمة (F)

المحسوبة ١٦٢.٣٣٦ وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠١ ، وتشير النتائج إلى أن التباين في معدل وفيات الأطفال الرضع يعود في معظمه إلى الاختلافات بين التعدادات .

٦- تشير النتائج المبينة بجدول (١١) إلى معنوية الفروق في عدد الذكور بمراكز محافظة الشرقية ، حيث بلغت قيمة (F) ٢١.٦١٤ وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١ ، كما أوضحت النتائج وجود فروق معنوية في عدد الذكور بتعدادات السكان حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة ٦.٧٤٤ وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١ . وتجدد الإشارة إلى أن مجموع المربعات الذي يعزى إلى المراكز أكبر منه بين التعدادات بالنسبة لعدد الذكور ، في حين نجد العكس بالنسبة للإناث ، وربما كان ذلك راجعاً إلى أن هجرة الذكور أكبر من هجرة الإناث .

٧- توضح نتائج تحليل التباين ثنائي الاتجاه لهذا المتغير جدول (١٢) أن هناك فروقا معنوية في عدد الإناث بمراكز محافظة الشرقية ، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (١٦.٨٧٤) وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١ ، كذلك هناك فروقا معنوية في عدد الإناث بتعدادات السكان حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة ٦.٩٥١ وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١ .

جدول (١٢) اختبار معنوية الفروق بين مراكز وتعدادات السكان بمحافظة الشرقية وفقاً للحالة التعليمية .

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
أمي	المراكز	٦.٤٢٢	٩	٧.١٣٥	١٠.٣٣١	٠.٠٠٠
	التعدادات	١.٢٥١	٣	٤.١٧١	٠.٦٠٤	٠.٦١٨
	المجموع	٥.٩٥٨	٤٠			
يقرأ ويكتب	المراكز	٩.٤١٠	٩	١.٠٤٦	٤.٦٢٣	٠.٠٠٠
	التعدادات	٣.٩٣٥	٣	١.٣١٢	٠.٥٨٠	٠.٦٣٣
	المجموع	٨.١٠١	٤٠			
محو أمية	المراكز	٢.٠٨٢	٩	٢.٣٢٣	٤.٥٦٩	٠.٠٠٠
	التعدادات	٣.٤٤٠	٣	١.١٤٧	٢٢.٦٤٥	٠.٠٠٠
	المجموع	١.٥٢٦	٤٠			
مؤهل أقل من المتوسط	المراكز	٤.٩٥١	٩	٥.٥٠١	٣.٠٣٩	٠.٠١٢
	التعدادات	١.٤٧٠	٣	٤.٩٠٢	٢٧.٠٧٨	٠.٠٠٠
	المجموع	٥.٢٣٣	٤٠			
مؤهل متوسط	المراكز	١.٣٣٧	٩	١.٤٨٥	٥.٩٢٢	٠.٠٠٠
	التعدادات	٣.٠٣٣	٣	١.٠١١	٤٠.٣٠٧	٠.٠٠٠
	المجموع	١.١١٩	٤٠			
مؤهل فوق المتوسط	المراكز	٣.٣٨٤	٩	٣.٧٦٠	٦.٥٨٢	٠.٠٠٠
	التعدادات	٣.٧٦٢	٣	١.٢٥٤	٢١.٩٤٩	٠.٠٠٠
	المجموع	١.٥٣٠	٤٠			
مؤهل جامعي	المراكز	٥.٥٣٤	٩	٦.١٤٩	٥.١٣٢	٠.٠٠٠
	التعدادات	٥.٣٦٧	٣	١.٧٨٩	١٤.٩٣٠	٠.٠٠٠
	المجموع	٢.١٢٠	٤٠			
مؤهل فوق الجامعي	المراكز	٧٨٦١٣.٠١٥٢٥	٩	٨٧٣٤٧٧.٩٤٧	٥.١٤١	٠.٠٠٠
	التعدادات	٢٢٧٣.٠٧٢.٦٧٥	٣	٧٥٧٦٩٠.٨٩٢	٤.٤٦٠	٠.٠١١
	المجموع	١.٨٠٦	٤٠			

٨- ويتبين من جدول (١٢)، أن هناك فروقا دالة إحصائياً بين مراكز محافظة الشرقية فيما يتعلق بأعداد السكان في كل من الفئات التعليمية ( أمي ، يقرأ ويكتب ، محو أمية ، مؤهل أقل من متوسط ، مؤهل متوسط ، مؤهل فوق المتوسط ، مؤهل جامعي ، مؤهل فوق الجامعي ) حيث بلغت قيم F المحسوبة ( ١٠.٣٣١ ، ٤.٦٢٣ ، ٤.٥٦٩ ، ٣.٠٣٩ ، ٥.٩٢٢ ، ٦.٥٨٢ ، ٥.١٣٢ ، ٥.١٤١ ) على الترتيب ، وهي قيم معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١ . وقد أثبتت النتائج وجود فروق معنوية بين التعدادات بأعداد السكان في فئات (محو الأمية ، مؤهل أقل من المتوسط ، مؤهل متوسط ، مؤهل فوق المتوسط ، مؤهل جامعي و فوق الجامعي) حيث بلغت قيم F المحسوبة ( ٢٢.٦٤٥ ، ٢٧.٠٧٨ ، ٢٧.٠٧٨ ، ٤٠.٣٠٧ ، ٢١.٩٤٩ ، ١٤.٩٣٠ ، ٤.٤٦٠ ) على الترتيب ، وجميعها قيم معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١ ، وأشارت النتائج إلى عدم وجود

فروق معنوية بين تعدادات السكان فيما بأعداد السكان بفنتي (أمي ، يقرأ ويكتب) حيث بلغت قيم F المحسوبة (٠.٦٠٤ ، ٠.٥٨٠) على الترتيب وهي قيم غير معنوية .  
وهذه النتائج في مجملها تؤكد ثبات أعداد السكان محدود التعليم ( أمي ، يقرأ ويكتب ) في التعدادات المختلفة ، في حين تتغير أعداد السكان في المستويات التعليمية الأخرى . ويعنى ذلك أنه رغم زيادة أعداد المتعلمين في التعدادات المتتالية فان أعداد الأميين وشبه الأميين لم تنخفض .  
٩- يعرض جدول (١٣) نتائج تحليل التباين بين أعداد السكان حسب الحالة الاجتماعية وقد أوضحت النتائج أن هناك فروقاً معنوية بين المراكز فيما بأعداد السكان في فئات ( متزوج ، عقد قرآن ، مطلق ، أرمل) حيث بلغت قيم F المحسوبة (٣٥.٧٤١ ، ١٠.٨٠٧ ، ٤٣.٩٥١ ، ٣٦.٠٠٠) على الترتيب وجميعها قيم معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١ . كما أوضحت النتائج أن هناك فروقاً معنوية بين التعدادات فيما يتعلق بكل من (متزوج ، مطلق ، أرمل) حيث بلغت قيم F المحسوبة (٣٩.٣٩٩ ، ٢٦.٦٢٧ ، ٨.١٣٩) على الترتيب وجميعها قيم معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١ . بينما أشارت النتائج إلى عدم معنوية الفروق بين التعدادات بالنسبة لكل من (غير متزوج ، عقد قرآن) حيث بلغت قيم F المحسوبة (٠.٧٨٧ ، ٠.٤٧٦) وهما قيمتان غير معنويتان.

جدول (١٣): معنوية الفروق بين المراكز والتعدادات السكانية لمحافظة الشرقية وفقاً للحالة الاجتماعية.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
متزوج	المراكز	١.٧٤٥	١٠	١.٧٤٥	٣٥.٧٤١	٠.٠٠٠
	التعدادات	٣.٨٤٧	٢	١.٩٢٤	٣٩.٣٩٩	٠.٠٠٠
	المجموع	٨.٦٠٠	٣٣			
غير متزوج	المراكز	٥.٧٠٥	١٠	٥.٧٠٥	٢.١٣٢	٠.٧٢٧
	التعدادات	٤.٢٠٩	٢	٢.١٠٥	٠.٧٨٧	٠.٤٦٩
	المجموع	٢.٣٤١	٣٣			
عقد قرآن	المراكز	١.١١٧	١٠	١.١١٧	١٠.٨٠٧	٠.٠٠٠
	التعدادات	٩٨٣٦٨.٢٤٢	٢	٤٩١٨٤.١٢١	٠.٤٧٦	٠.٦٢٨
	المجموع	٤.٠١٧	٣٣			
الطلاق	المراكز	١.٩٧٦	١٠	١.٩٧٦	٤٣.٩٥١	٠.٠٠٠
	التعدادات	٢٣٩٣٧٦٦.٥٤٥	٢	١١٩٦٨٨٣.٢٧٣	٢٦.٦٢٧	٠.٠٠٠
	المجموع	٧.٥٨٣	٣٣			
ارمل	المراكز	١.٨٧٧	١٠	١.٨٧٧	٣٦	٠.٠٠٠
	التعدادات	٨.٤٨٨	٢	٤.٢٤٤	٨.١٣٩	٠.٠٠٣
	المجموع	٧.٨٣٩	٣٣			

### ثالثاً : النتائج المستخلصة من الحلقات النقاشية المتعمقة

- يمكن ايجاز النتائج الحلقات النقاشية المتعمقة فيما يلي :
- أن جميع المبحوثات ترغبن في تقليل الإنجاب لكن مازالت العادات والتقاليد هي التي تعوق تحقيقهن لتلك الرغبة ، حيث تمارس الأفكار التقليدية الخاصة بكثرة الإنجاب والرغبة في إنجاب الذكور ضغطاً عليهن لا تستطعن الفكاك منه بسهولة .
  - أجمع المشاركون في الحلقات النقاشية على انخفاض نسبة وفيات الأطفال الرضع في السنوات الأخيرة . وهذا يتمشى مع النتائج الوصفية والتحليلية ويؤكد صدق إدراكهن للأمر .
  - ترى المبحوثات بالحلقات النقاشية أن حل المشكلة السكانية هو تعلم البنات وخروج المرأة للعمل حتى تقلل من نسلها .
  - أكد المشاركون أن رجال الدين في بعض القرى ما زالوا يبيثون رسائل تحرم تحديد النسل وتلك الرسائل تؤثر على السكان وتسهم في إجمامهم عن ذلك ، ولذا يرى المشاركون ضرورة تدريب وتوعية رجال الدين بالأمور السكانية حتى يقل تأثيرهم أو يأخذوا اتجاهاً آخر .
  - أجمع المشاركون على أن الزيادة السكانية ترتب عليها كثير من الجرائم والانحرافات والسرقات بالقرى ، وهذا ما ذكرته بعض النظريات الاقتصادية .
  - اتفق المشاركون على وجود نسبة كبيرة من البطالة والهنوسة بالقرى بمعنى زيادة أعداد العاطلين وغير المتزوجين ، وهذه النتيجة تتفق مع الأرقام الوصفية وتعكس إدراكاً صحيحاً للمشكلتين من جانب السكان .

- وقد خلص المشاركون إلى أنه يمكن ضبط الأمور السكانية عن طريق :
- ١- زيادة التوعية بأهمية تنظيم الأسرة عن طريق عمل ندوات بالقرية بالاشتراك مع رجال الدين .
  - ٢- توفير فرص عمل للشباب بالقرى للحد من الهجرة للمدينة بحثاً عن عمل .
  - ٣- زيادة عدد المدارس والمتابعة الجيدة لقياد وانتظام الصغار في التعليم حتى يقل أو يختفي التسرب من التعليم
  - ٤- توعية الأهالي بضرورة تعلم البنات فهذا يجعلها تقلل من نسلها .
  - ٥- توعية السكان الريفيين بمخاطر الزيادة السكانية مع ضمان أن تشمل التوعية كل من الذكور والإناث .
  - ٦- تسهيل الإجراءات لتمكين الشباب من الإقامة في المدن الجديدة وتوفير فرص عمل بها .
  - ٧- تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان في القرى وذلك بتوصيل الخدمات الأساسية إلى جميع القرى ويشمل ذلك مياه الشرب النقية التي لا زالت بعض القرى محرومة منها حتى اليوم.
  - ٨- اتخاذ الإجراءات والسياسات التي تشجع الريفيات على إنشاء وتشغيل مشروعات صغيرة بالقرى.
- وفي ضوء النتائج السابقة يوصى الباحثون بما يلي :**
- ١- تبنى سياسة تنظيم الأسرة تستند إلى الترغيب والترهيب معاً . الترغيب في الأسرة الصغيرة والترهيب من الأسرة الكبيرة .
  - ٢- تهيئة الظروف الموضوعية المساعدة على مواجهة المعوقات القيمية وغير القيمية التي تؤثر على تنظيم الأسرة لمساندة السياسة المقترحة .
  - ٣- كما يوصى البحث بزيادة الجهود بتنمية الريف عن طريق تحسين الأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية للحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر .
  - ٤- لا بد من تضمين رجال الأعمال مع الوزارات المعنية للجمعيات غير الحكومية لإقامة مشروعات تنمية تستوعب الفئات من الشباب أو توفير قروض ائتمانية بشروط ميسرة لعمل مشروعات صغيرة بالقرية.
  - ٥- أن تتضافر جهود الهيئات الإعلامية والثقافية والدينية في تخليص الريفيات من ضغط الأفكار التقليدية .
  - ٦- القضاء على التسرب من التعليم الأساسي وإيجاد مصادر مالية لمساعدة غير القادرين منهم على مواصلة التعليم .
  - ٧- تنمية وعي الأجيال الحالية بالمشكلة السكانية وأبعادها وأثارها السلبية .٨- فتح مجال العمل أمام المرأة الريفية لتساهم في رفع مستوى المعيشة وتقلل من نسلها.
  - ٨- زيادة فرص العمل للمرأة الريفية لتساهم في رفع المعيشة وتقلل من نسلها .

## المراجع

- ١-أسعد ، جرجس ، أحمد جمال الدين وهبه (٢٠٠٠)، مفاهيم المشكلة السكانية وأبعادها في مصر - الأبعاد - السياسات ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي، مشروع دمج الثقافة السكانية والبيئة في الإرشاد الزراعي ، الطبعة الثانية .
- ٢-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠٠)، الكتاب الإحصائي السنوي ، يونيو .
- ٣-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٧٦)، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت.
- ٤-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٨٦)، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت.
- ٥-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠٠)، الكتاب الإحصائي السنوي ، يونيو.
- ٦-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠٦)، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، النتائج الأولية .
- ٧-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠٨)، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، النتائج النهائية .
- ٨-الجوهري ، عبد الهادي (١٩٨٤)، أصول علم الاجتماع ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة .
- ٩-الحولى ، الخولى سالم (٢٠٠٤)، إدراك الريفيين لأبعاد المشكلة السكانية ، المركز الديموجرافي ، ديسمبر .
- ١٠-العبد ، صلاح (١٩٨٩): موجز لتحديات التنمية في البلدان النامية (العالم الثالث).
- ١١-المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان (١٩٨٢)، السياسة القومية للسكان وتنظيم الأسرة في جمهورية مصر العربية .
- ١٢-المركز القومي للسكان (١٩٩٦)، أثر النمو السكاني على التعليم والطعام في مصر ، السكان بحوث ودراسات ، العدد (٥٢) ، يناير .
- ١٣-جلبي ، على عبد الرازق (١٩٩٥)، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.
- ١٤- حسونة ، وفيق أشرف ( ١٩٨٠ ) ، معوقات التنمية في العالم العربي وكيفية التغلب عليها ، الكتاب السنوي الأول للتنمية الريفية ، دار المعارف الجامعية .



- ١٥-حسين ، منصور (١٩٧٨)، النمو السكاني السريع وعلاقته لقطاع التربية والتعليم ، القاهرة ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، دراسات سكانية ، العدد (٤) ابريل .
- ١٦-خضر ، فتحي حامد ، الخولى سالم (٢٠٠٢)، السكان الريفيون ، مصر للخدمات العلمية ، القاهرة .
- ١٧-عبد الحكيم ، صبحي (١٩٨٥)، انفجار سكاني أم أزمة تنمية ، تحرير إبراهيم العيسوي ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى .
- ١٨-عمران ، عبد الرحيم (١٩٨٤)، مصر ومشكلاتها السكانية وتطلعاتها .
- ١٩-مجلس الشورى (٢٠٠٣)، التقرير النهائي للجنة الصحة والسكان والبيئة ، المشكلة السكانية واستراتيجيات مواجهتها ، يوليو .
- ٢٠-معهد التخطيط القومي (١٩٩٥)، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ مدينة نصر ، القاهرة .
- ٢١-هيه ، احمد جمال الدين (٢٠٠٣) ، الملامح الأساسية للسياسة السكانية في مصر ، ٢٠٠٠ - ٢٠١٧، مجلة الإرشاد الزراعي ، العدد (٤٨) ، قطاع الدعم الاعلامي بالإسماعيلية .
- 22-F.A.O. (1977): Population and Agriculture Development, F.A.O., Rome.
- 23- Ministry of Health (1977): A proposal for a community based. Integrated Family Planning and Maternal and Child Health Project, Cairo.
- 24-Ministry of Health and Population and National Population Council (2000) "Demographic and Health Survey, Egypt, 2000" EDHS.
- 25-Population (1996): An Introduction to Concepts and Issues, John Robert.

## **AN ANALYTICAL STUDY OF THE POPULATION IN THE SHARKIA GOVERNORATE**

**Salama, F.A.\*; Kh. A.A. Keneber\* and Amina M. S. El-Shahat**

\* Agric. Extension and Rural Sociology Dept., Fac. of Agric., Menufiya University

\*\* Agricultural Extension and Rural Development Research Institute, Agricultural Res. Center

### **ABSTRACT**

Sharkia governorate is the third biggest governorate in terms of population size after Cairo and Giza governorates. The population size of Sharkia reached to 5.3 million persons in (2006) with an average annual growth of 2.24% during the last years. Also Sharkia governorate has a large area of desert extension that may be used to overcome the population distribution. Besides, Sharkia governorate includes new industrial cities such as 10<sup>th</sup> of Ramadan city that may generate new job opportunities that improve the economic and social characteristics of population.

**The main objectives of the study were as following:**

1. To assess the differences between Sharkia governorate and Egypt in terms of population distribution, population change, and population characteristics in the last three censuses.
2. To assess the variation of Sharkia population due to census and district.
3. To explore peoples perceptions of population issues and their suggestions to deal with them.

The study procedures: The study was based on secondary data from, the Central Agency for Public Mobilization and Statistics, and Center for Information and Support for Decision-Making in Sharkia. Additional primary data were collected through five focus groups discussion.

**The results of the study may be summarized as follows:**

1. There has been a slight increase of the percentage of rural population in Egypt from 1986 to 2006. But there has been a slight decrease of the percentage of rural population in Sharkia during the same period.
2. The natural population increase rate and the average family size in Sharkia have been similar to those of Egypt.
3. Sharkia governorate and Egypt have comparable sex ratios.
4. There were significant differences among Sharkia districts with respect to population size, rural population size, urban population size, male population, female population and crude fertility rate.
5. There were significant differences among censuses with respect to population size, rural population size, urban population size, male population size, female population size, crude fertility rate, mortality rate and infant mortality rate.
6. Focus groups showed that participants have relevant perception of the population issues and suggestions to deal with them. Several recommendations were formulated in view of the results.

قام بتحكيم البحث

كلية الزراعة – جامعة المنصورة  
كلية الزراعة – جامعة طنطا

أ.د / إبتهاال محمد كمال ابو حسين  
أ.د / مختار محمد عبد اللا